

إعداد الباحث: ماجد سعد القرني

اسم المقرر: قضايا بحثية ١

العنوان: المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة

أولاً: تحليل مكونات العنوان

- من حيث الصياغة اللغوية:
العنوان صحيح لغوياً، لكنه غامض قليلاً من حيث المقصود بعبارة "الجرائم المحتملة". فالمصطلح "محتملة" قد يُفهم بعدة معانٍ:
- هل المقصود الجرائم التي يُتوقع وقوعها ولم تقع بعد (أي المسؤولية عن النية أو التخطيط فقط)؟
- أم الجرائم التي يحتمل تحققها بفعل سلوك معين (كحالة الشروع أو الإهمال الذي قد يؤدي إلى نتيجة إجرامية)؟
لذلك، الصياغة الحالية قد تُحدث التباساً في الفهم العلمي.
- من حيث الدقة القانونية:
في الفقه الجنائي، المسؤولية الجزائية لا تقوم إلا على فعل مُجرّم محقق الوقوع أو على الأقل على شروع فيه، أما "الجرائم المحتملة" فهي مفهوم نظري يصعب إسناد المسؤولية عنها قبل تحققها.
وبالتالي، العنوان بصيغته الحالية يحتاج إلى ضبط فقهي وقانوني لتحديد نوع المسؤولية المقصودة (هل هي مسؤولية عن الخطر أم عن الفعل الناقص؟).
- من حيث قابلية البحث والدراسة:
العنوان يشير إشكالاً بحثياً مهماً، لكنه غير محدد بدقة، ما يجعل نطاقه واسعاً جداً.
يُفضل أن يكون العنوان أكثر تحديداً، مثلاً:
- "المسؤولية الجزائية عن الجرائم غير التامة في القانون الجنائي"
- "المسؤولية الجزائية عن السلوك الإجرامي المحتمل: دراسة في نطاق الخطر والنية"

لخلط بين المفاهيم النص يربط بين علم الإجرام والمسؤولية الجزائية، لكن دون توضيح الفارق بينهما؛ فالأول علم يدرس أسباب الجريمة وظواهرها، أما الثاني فهو نظام قانوني يعالج أثر ارتكابها والعقوبة المترتبة.

→ الأفضل التمييز بين الدراسة التفسيرية للجريمة والمعالجة القانونية لها.

غياب التحديد الفلسفي للمسؤولية النص يشير إلى أن المسؤولية الجزائية لم تعد مستمدة من مفاهيم ميتافيزيقية، لكنه لا يوضح ما المقصود تحديداً بهذه المفاهيم أو كيف تغيرت.

→ يمكن تعزيز الفكرة بذكر أن الاتجاهات الحديثة تربط المسؤولية بإرادة الإنسان وقدرته على التمييز، لا بالعقاب الأخلاقي البحث .

نقص في التحليل العلمي وردت عبارة «يتنازع الفكر الجزائي اتجاهين في تحديد أساس المسؤولية الجزائية» دون شرح هذين الاتجاهين.

→ الأفضل ذكرهما بوضوح مثل: «الاتجاه الأول: القائل بحرية الإرادة كأساس للمسؤولية، والاتجاه الثاني: الحتمي الذي يرى أن السلوك الإجرامي نتاج عوامل خارجة عن إرادة الفرد.»

مشكلة البحث:

• الجملة لا تُب

- لم توضّح ما وجه الإشكال في هذا الموضوع أو لماذا يستحق الدراسة.
- في البحث العلمي، صياغة المشكلة أو الهدف يجب أن تُظهر التناقض أو الغموض الذي تسعى الدراسة إلى حله.

→ مثال:

«يهدف الباحث إلى بيان مدى إمكانية قيام المسؤولية الجزائية في حالة الجرائم المحتملة، ومدى توافق ذلك مع مبدأ الشرعية الجنائية.»

• غياب تحديد نطاق الدراسة

- لا تُبيّن الجملة ما إذا كانت الدراسة تحليلية نظرية أم تطبيقية، ولا تحدد النظام القانوني (سعودي، عربي، مقارن...).
- تحديد النطاق يعزز القيمة العلمية ويجعل الهدف أكثر واقعية.

ثانيًا: النقد من حيث التساؤلات البحثية:

أولًا: الإيجابيات (من حيث المضمون) ووضوح الهدف العام من التساؤلات.

جميع الأسئلة تدور حول فكرة واحدة مركزية هي المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة، وهذا يعكس وحدة الموضوع وتكامل التساؤلات مع هدف الدراسة.

→ وجود هذا التركيز يُعد نقطة قوة لأنه يمنع التشتت ويجعل الدراسة مترابطة

.تسلسل منطقي مقبول بين الأسئلة التساؤل الأول يبدأ بالتعريف بالمفهوم، ثم يأتي الثاني حول الأساس والشروط، ثم الثالث حول الصور والإجراءات، ثم الرابع حول النطاق والتبعات، وأخيرًا سؤال عن المفهوم العام للجريمة والمداخل المنهجية.

ثانيًا: السلبيات (من حيث المضمون) المصطلح الرئيس "الجرائم المحتملة" غامض كل التساؤلات تدور حول مصطلح غير محدد قانونيًا.

ما لم يُوضَّح معناه (هل هو الشروع؟ أم الجريمة الوقائية؟ أم الخطر المتوقع؟)، فإن التساؤلات تصبح مبنية على أساس غير علمي واضح. → هذا الغموض يُضعف المضمون العام، لأن وضوح المفهوم هو أساس صحة التساؤلات.

بعض الأسئلة مزدوجة ومتشعبة في صياغتها مثل السؤال الثاني: «ما شروط المسؤولية الجزائية وأساس هذه المسؤولية القانوني؟» يجمع بين عنصرين مختلفين (الشروط والأساس)، ويفضل فصلها إلى سؤالين مستقلين.

والسؤال الثالث: «ما صور المسؤولية الجزائية وإثنائها وإجراءات التحقيق والمحاكمة فيها؟» يحتوي على أكثر من محور (الصور + الإجراءات + التحقيق + المحاكمة)، مما يشتت التحليل

أهمية البحث:

الإيجابيات: تحديد موضوع حديث ومثير للجدل: تناولت الفقرة موضوعاً ذا أهمية واضحة في الفكر الجنائي المعاصر، وهو "المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة"، بوصفه استثناءً من القواعد العامة.

هذا يبرز حداثة الموضوع وجدّته العلمية، ما يعزز القيمة الأكاديمية للدراسة.

إبراز الجانب الجدلي والفقهي: تشير الفقرة إلى وجود خلاف فقهي وقانوني حول الأساس الذي تستند إليه هذه المسؤولية، وهو ما يبرر أهمية البحث فيها ويدعم مبررات الدراسة العلمية.

الجمع بين البعد النظري والتطبيقي: ركزت الفقرة على الدمج بين الأطر النظرية والواقع العملي، وهذا من الجوانب القوية لأنها توضح أن الباحث لا يقتصر على الجانب الفقهي فقط بل يسعى إلى توظيف النتائج في الميدان العملي الجانب الإثرائى للأدب القانونى.

السلبيات والملاحظات النقدية:

غياب التحديد الدقيق لمظاهر الأهمية : استخدمت الفقرة عبارات عامة مثل "موضوعاً معاصراً" و "تقديم اقتراحات مناسبة" دون بيان ما نوع هذه الاقتراحات أو أين تكمن حداثة الموضوع تحديداً، مما جعل الأهمية غامضة جزئياً.

نقص في العمق التحليلي : اكتفت الفقرة بوصف الأهمية دون تحليل أثرها الواقعي أو الأكاديمي، مثل أثر النتائج على تطوير التشريعات أو الممارسة القضائية، وهو ما يُعد ضعفاً في العمق العلمي.

أهداف الدراسة:

الإيجابيات: وضوح الهدف العام: تناولت الفقرة الهدف الرئيس من الدراسة بعبارة صريحة هي "تسليط الضوء على ماهية المسؤولية الجزائية والجرائم المحتملة"، مما يمنح القارئ فكرة أولية واضحة عن محور البحث.

شمولية التوجه البحثي: تشمل الأهداف تحليل المفاهيم، واستعراض الأساس القانوني، والبحث في نطاق التطبيق العملي، وهو ما يعكس شمول المنهج النظري والعملي معاً.

الربط بين النظرية والتطبيق: تُبرز الفقرة حرص الباحث على تطبيق المفاهيم القانونية على الواقع العملي من خلال تحديد المشكلات وتقديم حلول قانونية مناسبة، وهذا يضيف بعداً تطبيقياً مهماً للدراسة.

السلبيات: افتقار إلى الدقة المفاهيمية: لم تُوضَّح الفقرة بدقة معنى "الجرائم المحتملة" أو المقصود بـ "الفاعل المفترض"، مما يخلق غموضاً في المفهوم الرئيس للدراسة.

ضعف الربط بين الأهداف ومشكلة الدراسة: رغم أن الأهداف ترد بعد المشكلة، إلا أنه لم يُظهر بوضوح كيف تجيب هذه الأهداف على تساؤلات المشكلة السابقة، فيبدو وكأنها قائمة مستقلة لا متصلة بها.

مفاهيم وتعريفات الدراسة:

الإيجابيات: تحديد المصطلحات الرئيسة بوضوح : تناولت الفقرة أهم المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة وهي: المسؤولية، المسؤولية الجزائية، والجريمة، وهي محاور أساسية في أي بحث جنائي، مما يعكس وعي الباحث بأهمية ضبط المفاهيم قبل التحليل.

استخدام لغة قانونية صحيحة نسبيًا: العبارات مثل "تحمل الإنسان نتيجة عمله" و"الالتزام بتحمل الآثار القانونية المترتبة على توافر أركان الجريمة" تدل على فهم دقيق للمنطق القانوني المرتبط بالمصطلح .

إدراج الإشارات المرجعية: وضع أرقام مراجع (١) و(٢) خطوة إيجابية لأنها تُظهر توثيقًا علميًا للمصادر التي استند إليها الباحث في تعريف المصطلحات .

إبراز الركن المادي للجريمة : أشار الباحث إلى أحد الأركان الجوهرية للجريمة، وهو الركن المادي، مما يضيف بعدًا تحليليًا للمفهوم الأخير.

السلبيات:

مفاهيم وتعريفات الدراسة:

السلبيات:

عدم توحيد أسلوب العرض : التعريفات لا تتبع نسقاً واحداً، فالأول يعرف بلغة عامة، والثاني بلغة قانونية دقيقة، والثالث مختلط بين الأسلوبين، ما يسبب عدم انسجام في الطرح .

خلط بين المفهوم العام والخاص: في تعريف "المسؤولية"، استخدم الباحث معنى عاماً يصلح للأخلاق والدين، بينما موضوع البحث يتطلب تحديد المسؤولية في إطارها القانوني الصرف، مما يُضعف دقة المفهوم.

تعريف الجريمة غير منضبط تماماً: جمع الباحث بين التعريف القانوني والفقهية، ولم يكتمل شرحه، كما لم يذكر الركن المعنوي والركن الشرعي، فاكتمل بإشارة جزئية إلى الركن المادي، وهو نقص في المضمون العلمي .

عدم الإشارة إلى المصادر أو المراجع الكاملة : وجود أرقام مراجع دون ذكر مصدرها (اسم المؤلف، سنة النشر، الصفحة) يجعل التوثيق ناقصاً ولا يفي بالمعايير الأكاديمية.

الدراسات السابقة:

الإيجابيات:

منهج علمي مناسب: اختيار المنهج الوصفي التحليلي ملائم لطبيعة الموضوع الذي يتناول تحليل النصوص القانونية ومقارنتها بالتطبيقات القضائية، مما يُعد اختياراً منهجياً موفقاً.

إبراز التطور التاريخي للظاهرة: عرض الباحث تطور الاهتمام بالجرائم غير العمدية منذ القرن التاسع عشر، مما يُظهر رؤية تاريخية تحليلية تعزز فهم الخلفية التي نشأت منها المسؤولية الجنائية عن الإهمال.

الربط بين العلم والتكنولوجيا و الجريمة: يّين الباحث أن التطور الصناعي والتكنولوجي أدى إلى تضاعف الأخطار في الحياة العامة، مما جعل جرائم الإهمال تتسع في الواقع الحديث، وهو ربط علمي واقعي يدل على وعي اجتماعي بالقضية.

الدراسات السابقة:

السليات:

غياب الجانب الفلسفي أو المعياري : لم تتناول الدراسة الأسس الفلسفية أو القيمية التي تبرر تجريم الإهمال أو تميزه عن العمد، وهو نقص في العمق النظري للبحث.

ضعف المقارنة الدولية الواضحة : رغم أن الدراسة وُصفت بأنها "تحليلية تطبيقية مقارنة"، إلا أن النص الوارد لا يُظهر مدى أو طبيعة المقارنة بين الأنظمة القانونية (هل كانت بين القوانين العربية؟ الغربية؟)، ما يجعل الجانب المقارن غامضاً.

منهجية الدراسة:

الإيجابيات:

تحديد المنهج الأساسي بوضوح : ذكرت الفقرة أن الدراسة تعتمد على المنهج الوصفي، وهو منهج مناسب تمامًا لدراسة قانونية تحليلية تبحث في مفهوم “المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة”، لأنه يُمكن من وصف الظاهرة وتحليل النصوص القانونية والفقهية ذات الصلة .

تنوع الأدوات المنهجية : الإشارة إلى استخدام أسلوب تحليل المضمون والمنهج النوعي تدل على تنوع في أدوات البحث، ما يُعزز دقة التحليل ويُكسب الدراسة عمقًا في التفسير.

منهجية الدراسة:

السلييات:

خلط بين المنهج و الأداة: "تحليل المضمون" هو أداة تحليلية أكثر من كونه منهجًا قائمًا بذاته، لذا كان من الأدق القول: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مستخدمة أسلوب تحليل المضمون...

هذا الخلط يقلل من التمييز المنهجي الأكاديمي.

غياب الاتساق الاصطلاحي : استخدم الباحث تعبير "المنهج النوعي" دون توضيح المقصود به (هل هو تحليل نوعي للمحتوى؟ أم مقارنة نوعية للبيانات؟)، مما يخلق غموضًا في المنهجية.

النتائج:

الإيجابيات:

وضوح الفكرة المركزية : النص يربط بوضوح بين حرية الاختيار والمسؤولية الجزائية، وهو طرح دقيق ومتسق مع القواعد العامة للقانون الجنائي .

سلامة البناء المنطقي: تسلسل الأفكار منطقي؛ إذ يبدأ من حرية الإرادة كشرط أساسي، ثم ينتقل إلى أثر انعدامها في رفع المسؤولية، مع الإشارة إلى التدابير الاحترازية .

الإشارة إلى أركان الجريمة والأهلية: تناول النص الركنين المادي والمعنوي بشكل متوازن، وأوضح العلاقة بين الأهلية والعناصر النفسية كالتمييز والإرادة.

النتائج:

السلبات:

غياب التوثيق والمصادر : لم يُشر النص إلى أي مرجع فقهي أو تشريعي يدعم الأفكار، مما يضعف المصداقية الأكاديمية .

ضعف التحليل النقدي: النص يصف المفاهيم دون تحليل فقهي عميق أو مقارنة بآراء فقهية مختلفة (مثلاً بين الفقه الإسلامي والجنائي الوضعي).

التوصيات:

الإيجابيات :

اتساق التوصيات مع موضوع البحث: جميع التوصيات مرتبطة مباشرة بموضوع المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة، ما يعكس تركيز الباحث على جوهر الدراسة .

وضوح اللغة وبساطة الصياغة: العبارات واضحة ومباشرة، وتستخدم مصطلحات قانونية صحيحة مثل “الخطأ الكامن”، “الاجتهادات المتعارضة”، و“الأسباب المخففة”.

السلبيات:

الاختزال وعدم التفصيل : التوصيات مختصرة للغاية ولا تشرح الآثار المتوقعة أو آليات التنفيذ المقترحة . مثلاً، القول بـ“توحيد الاجتهادات المتعارضة” يحتاج لتوضيح من هي الجهات المعنية (القضاء، المشرّع، الفقه؟) وكيف يتم ذلك (من خلال تشريع، أو قرار تفسيري، أو اجتهاد قضائي موحد؟).